السعودية.. محاولة ضبط الفوضى

عبد الرحمن الراشد

هل يمكن للقرارات السعودية الأخيرة التي حملت نبرة تهديد عالية، وتسمية الجماعات المستهدفة، وجمعت كل مَن له نشاط ميداني عدائي في سلة واحدة، أن تنهي مشكلة استخدام السعودية والسعوديين، ناسا ومالا ومؤسسات؟

باسم تحفيظ القرآن، باسم الجهاد، باسم نجدة المظلوم.. كانت تدار مجاميع مختلفة بعضها لها مشاريع سياسية، ومعظمها تنظيمات مسلحة، العنف جزء من منهجها، وهي تعلن عن نشاطات خارجية ضد أعداء هم الغير، لكن في الحقيقة الهدف النهائي هو السعودية. بسبب تكرارها، مرة ضد الصرب، وأخرى ضد الأميركيين، وثالثة في الصومال، ورابعة في بورما، وخامسة ضد الأسد في سوريا، لم يعد هناك مجال للتشكيك في أنها هي نفسها، وهدفها الأخير واحد. لم تعد هناك حاجة للجدال حول صحة الاتهامات ضد هذه الجماعات، التي نجحت في تضليل الناس، حيث تدّعي براءتها، مدعية أنها ضحية للعداء للإسلام، وما يقال عن نشاطاتها السياسية أكاذيب، وبعضها تعترف بتسلحها وعنفها، لكنها تزعم أنه موجه ضد الغير والعدو. لم تبق كذبة إلا وانطلت على معظم السعوديين، عامة ومثقفين، ومع مرور السنين افتضحت، حيث لا علاقة للإسلام أو المسلمين بشيء مما يفعلون.

آخر استخدامات حجة الدفاع عن المسلمين ما تفعله «جبهة النصرة» و«داعش» المتصلتان بتنظيم القاعدة. لقد قام العديد من الموالين لهما، وكذلك العديد من المغفلين، بجمع الأموال وتجنيد الرجال والدعاء لهذه الفئة في المساجد بحجة نصرة المظلومين في سوريا. وبعد أشهر عرف الجميع أنها جماعات إرهابية لا تقل شرا عن شقيقاتها بتنظيم القاعدة والتي عاثت حربا ضد المدنيين في المنطقة من قبل. لا علاقة للسوريين المظلومين بما تفعله «داعش» و«جبهة النصرة» سوى استغلال الفوضى للاستيلاء على مناطق منهارة أمنيا، واستغلالها كمراكز تجمع تدريب وبناء تنظيم عسكري يهدد السوريين والسعوديين وبقية دول المنطقة، ولم تشكلا خطرا على نظام الأسد أو إيران أو إسرائيل قط. في البداية كانت رسائلهم الإعلامية وكذلك في وسائل التواصل الاجتماعي محصورة في الحديث عن طلب الدعم من أجل سوريا والسوريين، والآن بوضوح وصراحة تتحدث عن الانطلاق لاحقا ضد السعودية وغيرها. ولهذا نحن لا نستغرب أن مَن يدعم هذه الجماعات دول على خلاف مع السعودية، وليس لسوريا علاقة بتسليحهم أو تجنيدهم.

السؤال الآن: ألا يجب تجريم كل النشاطات التي تؤدي لمثل هذه النتائج الخطيرة، سواء باسم الإسلام، أو المظلومين؟ رغم كثرة النداءات والتحذيرات والمطارات لم تتوقف، كل مرة نعود لنفس المربع، باسم قضية ما، ثم نكتشف أنها مجرد عنوان لعمل عدواني ضدنا.

تجريم هذه الجماعات وتاسيس قواعد قانونية لمحاسبة المخالفين خط أساسي، لكن يجب ألا تغفل الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية. هؤلاء الناس أشباح، لم ولن يعترفوا بانتماءاتهم، لكن ترك التعليم والمدارس والمساجد والإعلام مفتوحة يستطيع أن يحقق لهم كل ما يرجونه، من تعاطف ودعم.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

يا خليج.. يا خليج

بابكر عيسى

عايشت مسيرة التعاون الخليجي منذ انطلاقتها عام 1980، وتابعت فعاليات مختلف القمم والمجالس الوزارية، فقد عهد عن الأهل في الخليج وخاصة في إطار مجلس التعاون الحنكة والرَّويَّة وسعة الصدر وبُعد الأفق، وكانت جميع المشاكل مهما استعصت قابلة للحل في جلسة إخاء يتم خلالها التصافي وتعود المياه إلى مجاريها.

مؤخرا اخذت المعالجات تأخذ منحى أشد حدة، وصارت الخلافات والتباينات في الرأي تنحو باتجاه الجفاء والقطيعة والتباعد، وغابت الحكمة وضاقت الصدور.. إلى أن صدر القرار الثلاثي السعودي الإماراتي البحريني بسحب السفراء من الدوحة، وأعقب القرار صدور بيان ثلاثي مطول حاولنا أن نقف من خلاله على الأسباب الحقيقية للقرار ولكنا وقفنا عاجزين فالبيان مكتوب بعموميات مبهمة دون أن يحدد لماذا تم سحب السفراء.

وهذه الواقعة التي أعتقد أنها جاءت متسرعة يمكن أن تكون المسمار الأخير في نعش مجلس التعاون، ما لم يتم تفعيل المبادرة الكويتية التي تنتظر عودة أمير دولة الكويت من مشفاه -عافاه الله- فالبيان المبهم لم يحدد ما هو المطلوب من قطر.. هل المطلوب أن تنتحر فتلقي بنفسها في مياه الخليج؟ أم تتخلى عن قناعاتها استجابة لرغبة الدول الثلاث؟ أم تغلق قناة الجزيرة؟ أو تلقي بفضيلة الشيخ القرضاوي من أعلى بناية!!

أعتقد صادقا أن الأوان لم يفت بعد، وأن البيان القطري جاء مهدئا وعقلانيا رافضا المعاملة بالمثل ومبقيا على شعرة الإخاء مع الأشقاء الثلاثة في الرياض والمنامة وابوظبي.. ونأمل أن تتم استعادة الحكمة والحنكة التي عرف بها أهل الخليج لطي هذه الصفحة السوداء وأن تكون هناك مساحة مقبولة للخلاف والتباين في إطار مجلس التعاون، فمن المستحيل أن تكون بصمة هذه الدول الست واحدة، دون أن تكون هناك خلافات في هرموناتها الجينية، أو في بصمة العين.

لقد عبرت سحب صيف عديدة سماء الخليج منذ الحرب العراقية الإيرانية التي امتدت لثماني سنوات مرورا بغزو الكويت انتهاء بعاصفة الربيع العربي التي كانت لها تداعيات متباينة على دول منطقة الخليج.. فبين مؤيد ومتحفظ ومعارض دارت مواقف الدول، وكانت مصر هي كرة اللهب المشتعلة التي تباينت حولها الرؤى والتي هي الأساس وراء القرار والبيان الثلاثي.. وقد آن الأوان أن يترك للشعب المصري القرار، فهو شعب قد بلغ سن الرشد منذ سنوات بعيدة، ولا يعقل أن يكتب مستقبله ويقرر مصيره دول أخرى.

دعونا نبتهل لله أن لا تكون هناك أية تداعيات سالبة، للقرار الثلاثي بسحب السفراء، وأن تتوقف الأمور عند هذا الحد مع الابتعاد عن الشحن الإعلامي والاستفزاز المقصود، فعلاقات الدول يجب أن تدار بحنكة ودراية أعمق من ذلك، وقديما قيل إن أرض الخليج والجزيرة العربية هي أرض الحكمة والوحي والإلهام، وندعو الجميع حكاما ومحكومين إلى إعمال هذه الحكمة، وأن تعود المياه إلى مجاريها ويعود للخليج زرقته وصفاؤه.. وهذه هي المنطقة الوحيدة فوق الخريطة العربية التي ما زالت تحتفظ بأمنها واستقرارها وأصبحت واحة للعرب ومختلف الجنسيات الأخرى، سائلين المولى أن يبعد عنها شرور الأصدقاء والأعداء معا.

عن «الراية» القطرية

نهج إقليمي للتعامل مع إيران

مايكل سينغ

هناك وجهة نظر واضحة للعيان في الشرق الأوسط وما وراءه تقوم على أن الولايات المتحدة قد أصابها الإجهاد والتعب من الحروب وأصبحت مستغرقة في مشاكلها السياسية والاقتصادية الداخلية وأنها آخذة في الانسحاب من المنطقة لا محالة. إن الشلل الأمريكي في سوريا والارتباك في مصر والعقبات التي تواجهها واشنطن في أماكن أخرى جميعها عوامل عززت من شكوك الحلفاء في أنه لم يعد بالإمكان مواصلة الاعتماد على الولايات المتحدة.

وقد فاقمت المفاوضات النووية مع إيران من هذا الارتباك، حيث وفرت مشهدا يظهر بأن الولايات المتحدة لا تجلس فقط على الجهة المقابلة من طاولة المفاوضات بل تقدم تنازلات. ومع ذلك، فمن المفارقة أن واشنطن قد اختارت الدبلوماسية تحديداً لأن البدائل – الصراع العسكري أو الإذعان وقبول إيران كدولة مسلحة نوويا – سوف تزعزع استقرار الدول الحليفة المجاورة لها.

لكن المفاوضات قد تثبت هي الأخرى أنها مزعزعة للاستقرار بسبب سوء الإدارة. ففي النهاية، لا يكمن الهدف من المحادثات إلى التوصل إلى اتفاق فحسب، بل أيضا إلى تعزيز مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وخصوصا في الاستقرار الإقليمي ومنع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة. بيد أنه لو تصور حلفاء واشنطن «أو إيران في هذا الصدد» أن الإتفاق هو مقدمة لانسحاب أمريكي، أو إذا تركت إيران وهي تمتلك قدرات نووية كبيرة جدا، فإن النتيجة قد تكون نشوب صراع أكبر، لا سيما لأسباب طائفية، فضلا عن ظهور سباق إقليمي لمضاهاة قدرات إيران.

والطريق الأوضح لتجنب حدوث ذلك هو الإصرار على اتفاق صارم مع إيران والاستعداد لترك طاولة المفاوضات إذا لزم الأمر. بيد أن أي مفاوضات تتطلب الإعطاء مثلما تتطلب الأخذ، بل إن الاتفاق الصارم قد يربك حلفاء أمريكا. وللتخفيف من ذلك، ينبغي على إدارة أوباما أن تكمل مسارَيْ سياستها المتبعة تجاه إيران – الدبلوماسية والضغط – بمسار ثالث: مسار «إقليمي» يهدف إلى طمأنة الحلفاء وتحذير إيران بأن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالشرق الأوسط وعازمة على المواجهة الشاملة لأي أنشطة إيرانية مزعزعة للاستقرار في المنطقة وغيرها من التهديدات للمصالح الأمريكية بشكل شامل.

وكجزء من هذه الركيزة في السياسة الإقليمية، ينبغي على الولايات المتحدة أن تكثف من مشاوراتها مع حلفائها في المنطقة، بما في ذلك دول «مجلس التعاون الخليجي» والأردن وإسرائيل وغيرها، بشأن إيران والقضايا الإقليمية. ولا ينبغي أن يقتصر الأمر على مجرد إطلاع الشركاء على المستجدات لاحقًا بعد كل جولة من المحادثات، وإنما يتعين الاجتماع معهم مسبقًا للتأكد من التعامل مع مخاوفهم وتمثيل مصالحهم.

وقد أثبتت جهود إدارة أوباما حتى الآن أنها كانت معقدة الإجراءات وضعيفة النتائج خارج المجال العسكري. وفي الواقع كثيرا ما عملت الولايات المتحدة وحلفائها على تحقيق أهداف متناقضة فيما يتعلق بمسائل إقليمية جوهرية. وتتطلب معالجة هذه المسألة بذل جهود ثابتة لإعادة بناء الثقة وخطوط الاتصالات وإيجاد أرضية سياسية مشتركة يمكن للولايات المتحدة وحلفائها التعاون على أساسها.

وتعد زيارة أوباما إلى الرياض هذا الشهر خطوة محل ترحيب في هذا الصدد لكن ينبغي ألا تكون جهدا فرديا غير متكرر، كما ينبغي ألا تكون المحطة الوحيدة للرئيس في الخليج العربي. ويلزم أن يسبق الزيارات ويعقبها قيام حوار مستمر يهدف إلى ضمان تكامل نهج الولايات المتحدة وحلفائها في التعامل مع المشاكل الإقليمية الرئيسية. إن الاجتماع الأخير الذي تحدثت عنه التقارير لرؤساء الاستخبارات الإقليميين من أجل مناقشة مسألة سوريا هو بالضبط نوع التنسيق المطلوب.

قد يكون من المغري رفض مخاوف الحلفاء بشأن أنشطة إيران الإقليمية وغيرها من القضايا باعتبارها مجرد قلق مبالغ فيه أو حتى أن يرجو المرء أنه مع اقتراب الولايات المتحدة تدريجيا وبشكل بطيء من الاستقلال في مجال الطاقة فإنه لم تعد هناك حاجة إلى الاكتراث لها. سيكون هذا توجها خاطئا – إذ يمكن للحلفاء في المنطقة إضافة قدرات وعرض رؤى جديدة وتوفير التمويل وجلب هذه الاقتراحات إلى الطاولة بطرق يمكنها أن تعزز من المساعي الأمريكية. إن السماح باندثار تلك التحالفات قد يعني جهودا أقل على المدى القصير، لكن سيثبت أنه أمر مكلف على المدى الطويل.

ومع ذلك، لن تكون المشاورات كافية لإظهار أن التزام الولايات المتحدة تجاه المنطقة ومعالجة التهديدات التي تعترض المصالح المشتركة لن ينتهي بتوقيع اتفاق نووي. كما أن ذلك سيتطلب إجراءات أكثر صرامة لتعزيز المصالح التي تتشارك فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها هناك. ينبغي ألا يقتصر ذلك على التواجد العسكري الدائم – وهو أمر سوف توفر «مراجعة الدفاع الرباعية» القادمة فرصة لتعزيزه – وإنما ينبغي أن يشمل خطوات أكثر حسما لمعالجة الصراعات والمشاكل التي تعصف بالمنطقة.

إن المكان الذي تحتاج فيه واشنطن إلى سياسة أكثر فاعلية واستباقا بشكل عاجل – والذي سوف يحقق أقصى درجات الطمأنة للحلفاء ويردع إيران – هو سوريا. وعند تقييم الخيارات الجديدة الذي طلب أوباما رسمها لسياسات الولايات المتحدة الخارجية هناك، يتعين على أوباما أن ينظر في أثر قراره على المصالح الأمريكية الأوسع نطاقا في المنطقة.

وغالبا ما يلجأ صناع السياسات إلى حجج واهية لتبرير حالة اللا فعل، حيث يقدمون «الحروب» بشكل شائن باعتبارها البديل للسياسة الأمريكية الحالية غير الفعالة تجاه سوريا. ولا تحتاج الولايات المتحدة إلى التصرف بمفردها وينبغي قطعا ألا تلجأ بشكل انعكاسي إلى الإجراء العسكري. لكن التجارب القاسية طوال حروب دامت عقد من الزمن وثلاث سنوات من الاضطرابات في العالم العربي ينبغي أن ترشد واشنطن إلى إجراءات متعددة الأطراف تتسم بالذكاء والاقتصاد والفعالية، ولا ينبغي أن تمثل أعذارا لحالة اللا فعل.

سوف يصعب إنجاز أي اتفاق نووي مع إيران وسوف ينطوي ذلك على خيارات صعبة. لكن اتخاذ خطوات لتعزيز التزام الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط ومعالجة أنشطة إيران الإقليمية المزعزعة للاستقرار سوف يسهل الوصول إلى اتفاق – من خلال إنذار إيران بأن الولايات المتحدة تتفاوض من موقف القوة والثقة ومستعدة لاتخاذ إجراءات للدفاع عن مصالحها –هذا إلى جانب تسهيل إقناع الحلفاء، من خلال طمأنتهم بأن الولايات المتحدة لا تنوي التوصل إلى اتفاق ثم الانسحاب من المنطقة. وعلى الجانب الآخر، إذا أهملت الولايات المتحدة الصورة الإقليمية الأكبر وركزت فقط على التوصل إلى اتفاق مع طهران، فقد تكون النتيجة نصر تكتيكي، ولكن هزيمة استراتيجية.

عن «معهد واشنطن» .. ومايكل سينغ هو المدير الإداري للمعهد